

المولود ظهرت بدنته وصار في بدنته فلا يملك كما كانت و
فثبت بدالكبار عليه وقالوا لعل العبد ايضا لا يجعل المالك
ما بين الامام حمله جعل عليها العباية وتمهيدها في العباية في المباح
الاسلام ثم رجعوا فتم فيمنعها لان ذلك منصفه راجع الى المسلمين فلو ان
كفهم ذلك ولا يجوز القسمة بما دار الحرب ولا ترك العباية في دار الحرب مع العبد
على قتلها ولا يجوز بيع العباية قبل القسمة لعدم ظهور الملك لكل واحد فيها ومن ما
من العباية في دار الحرب فلا حق له في العباية لولا ان العباية من العباية
وقيل لجران العباية بدار الاسلام فلا حق له ومن يقاتلهم بعد ان اخرجوا الى دار الاسلام
ففسد لورثته لانهم قد اشتقوا الاحراز فيقتل ال اعداء ولا يقاتلون في دار الاسلام
له تمام في حال القتال ومحض بالقتل القتال فيقول من قتل في دار الاسلام
هكذا قال عليه يوم بدر او يقول استرجه جعل لكم الربع بعد الحرب لان فيه نعيم
لقول المسلمين ونسجوا لغرضهم كان مصلح ولا يقاتل بعد احراز العباية الا
من الحرب لعلق حق العباية بالعبية ولما الحرب فام الامام فيه نافر وادام
يحمل الشك للمقاتل يوم جعل العباية والقتال وغيره في سنة العجم قوله
قال واعلم انما غنمتم من شي اليوم وعند الشافعي اذا قتل مشركا فقتل دونه
سلبه قال له الامام ذلك اول لقوله عليه من قتل ثلثة سلبه الامام جعله
قال ذلك شرطا او شرعا وهو يملك الاقرض ومع الاجتهاد لا يبيح حبه والقتل
على المقتول من ثابته وتلاجه وفرته لانه اتم لها يستل عن عرفا قاتما
والجانبه فليس يستل واذا اخرج المسلمون من دار الحرب فجزا ان يعلقوا من ال
ياكلوا منها ومن فضله على اطعام رذد الى العباية لولا الضرورة
الاملاكة فيمنع الامام العباية ويحسبها وتمهيد اربعة اشياء
للمارس سمان ولما جازتهم والجران روي عن زر عن النبي صلى الله عليه
ودون كرهه عن ايها المقاتل ابن الاستودان النبي صلى الله عليه

سها

للمارس ثلثة اشياء ما روي عن عثمان النبي صلى الله عليه قال للقتل
سها اشياء او سمان لغرضه ويحذفه ويقامه خلافه
ويحذفه ويقامه عليه عن المعارض ولا يشتم الا لغرض
روي ان الزبير حضر غيرنا فمضى له رسول الله الا لغرض واحد
كراوش بن خالد فادق فمضى فمضى له رسول الله الا لغرض وعن ابي امامة يوسف
سهم لغرضين ولا يشتم ثلثة لانه قد احتجج الى قوسين في القتال لان الامام
يحل على خلافه فمضى لانه انما كالمسئف فيقدر ما يتقاه في الشكاه والرادش
العتا وسوا لان الاسم يطلق على الكل وكذا الرعي يحصل ولا يشتم لرجله
ولا يقاتل لعدم العربة فيبقى على اصل العباية ومن دخل دار الحرب فارتد ثم
موت اشتمت منهم فارتد وان دخل رجلا فاشترى فموت اشتمت منهم رجلا
لقول عمر بن الخطاب في ما لربنا فاقتم مقام حنيفة القتال لكون الحنيفة عشرة الوف
عليها وعند الشافعي المعذر حال فمضى الحرب لان الاستفان يعاقب بالقتال
قيل له القتال بادل اذ لا يدين واعلا كنه الله وذلك حاصل بالحقا ويزه وقال القتال
ولا يباون موطا يعطى الكفا لانه ولا يشتم لملوك ولا امرءه ولا حتى ولا حتى
ولكن يرحم على حنيفة كاري للامام حديث ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه لا يشتم المعذر
القتال والقتال واما الحرب فيمنع على ثلثة اشياء منهم للشافعي والقتال منهم
السبيل لقوله تعالى واعلم انما غنمتم من شي اليوم يدخل فمضى اذ في القرى فيهم
سوا ولا يدفع الى اعيانهم شي لا يخطب الخلفا الراشدين فمضى الحرب
لما تم ولم يدفع الى هاشم وبن عبد المطلب خلافه فمضى الشافعي
في ابيهم حسن الحرب من بني امية وبني نوفل وكان يجوز ما قطعوه ولا
قال ولدى القرى اذ ليس فيه ذم وهو في النبي او في المسلمين بل الغا
في خطابهم قال يقال فلوهم حتى لا يكون سنة الآيات
في القرآن المراد ذم بني المسلمين ولانه لو كان